كما يحمل قولهم الحركة حصول في الحيز بعد الحصول في حيز آخر على انها مجموع
الحصولين هكذا حاصل ما في شرح المقاصد وقال في شرح الطوالع السكون
عبارة عن حصول الجوهر في آنين فصاعدا في مكان واحد والحركة عبارة
عن حصوله في آنين فصاعدا في مكانين واختلفوا في جواز خلو الجسم
عن الحركة والسكون فمن فسرهما بما ذكر جوزه اذ الجسم في اول زمان حدوثه
لا يكون ساكنا لكونه غير حاصل في مكان واحد في آنين وغير متحرك لانه
لم يحصل في ذلك الحيز بعد ان كان في حيز آخر ومن فسر السكون بحصول
الجسم في مكان كان الجسم في اول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون بمعنى
الكون لا نوعا منه انتهى ملخصا واعلم ان المكان لغة موضع كون الشيء
وهو حصوله يذكر فيجمع على امكنة ويؤنث بالهاء فيقال مكانة والجمع
مكانات ذكره في المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على ثلاثة
اقوال فقيل هو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي
والسطح عندهم عرض حال في جسم متعلق باطرافه دون اعماقه وقيل
هو بعد اي امتداد موجود ينفذ فيه الجسم بنفوذ بعده القائم به
في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وقيل هو بعد مفروض موهوم
وهذا القول للمتكلمين والقولان قبله للحكما وفي المواقف الجسم منطبق
على مكانه مالي له والمكان محيط به مملوء به ولا يتصور الا بالملاقاة
اما بالتمام بحيث اذا فرض جزء من المتمكن يفرض بازائه جزء من المكان
او بالعكس وتسمى المداخلة فيكون المكان هو البعد الذي ينفذ فيه
الجسم وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في اعماقه واقطاره واما
لا بالتمام بل بالاطراف بان تكون اطراف الجسم ملاقية لمكانه دون اعماقه
وتسمى الملاقاة على هذا الوجه مماسة فيكون السطح الباطن للحاوي
المماس للظاهر من المحوي فاذا المكان اما البعد واما سطح الحاوي والبعد
اما موجود او مفروض موهوم انتهى قال السيد في شرحه توضيح ذلك
ان يقال لما كان الجسم بكليته في مكانه مالئا له لم يجز ان يكون المكان امرا

غير

غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما
لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط كالخط لاستحالة
كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى
الاول يكون المكان سطحا عرضيا ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من
المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن الجسم مالئا له وعلى الثاني يكون المكان
بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق
احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته فهذا البعد الذي هو المكان اما ان
يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم كما هو مذهب
المتكلم واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما
بالجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد
فلا مزيد للاحتمالات على الثلاثة هذا ما عليه اهل العلم والتحقيق
واما العامة فيطلقون لفظ المكان على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون
الارض مكانا للحيوان دون الهواء المحيط به حتى لو وضعت الدرقة على
راس قبة بمقدار درهم لم يجعلوا مكانها الا القدر الذي يمنعها من
النزول انتهى والبعد المفروض هو الخلا وحقيقته ان يكون الجسمان
بحيث لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما فيكون ما بينهما بعدا موهوما ممتدا
في الجهات صالحا لان يشغله جسم ثالث لكنه الآن خال عن الشاغل
وقد جوزه المتكلمون ومنعه الحكما القائلون بانه البعد الموجود لكنهم
اختلفوا فمنهم من لم يجوز خلو البعد الموجود عن جسم شاغل له
ومنهم من جوزه فهؤلاء المجوزون وافقوا المتكلمين في جواز خلو
المكان عن الشاغل وخالفوهم في ان ذلك المكان بعد موهوم فالحكما
متفقون على امتناع الخلا بمعنى البعد المفروض كما ذكره في المواقف
وقال في شرح المقاصد فرق ابن سينا بين البعد والمقدار بان البعد
هو الذي يكون بين نهايتين غير متلاقيتين ومن شانه ان يتوهم فيه
نهايات من نوع تينك النهايتين كما في الجسم الذي لا انفصال في داخله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)